

وَعَشْرًا ﴿البقرة: ٢٣٤﴾، والليل يتممه النهار، وجاء في الحديث: " ما من أيام أحب إلى الله العمل فيها من عشر أوائل ذى الحجة "، والمراد اليوم والليل، والعرب يقولون: صمنا عشرًا من رمضان^(١).

والأيام والليالي بمتزلة البقر والغنم والشاء في العدد، تقول: أقام فلان عندي خمسة عشر يوماً وليلة وخمس عشرة ليلة ويوماً، فالعدد فيها للأسبق. فإن زدت "بين" أنثت العدد (زدت فيه التاء) نحو: أقام عندي خمس عشرة بين يوم وليلة، وأقمت في المدينة خمساً بين يوم وليلة، وسار خمس عشرة من بين يوم وليلة؛ لأن العرب تبني المعنى في ذلك على الليالي، ولهذا قالوا: خمس بقين أو خلون من شهر كذا، والأيام تدخل في الليالي، ويقول: يقطعون السفر في ثلاث ليالٍ، يكتفون بذكر الليالي عن الأيام، وقيل غلبوا الليالي على الأيام؛ لأن الليل ابتداء اليوم، ولكل يوم ليلة تسبقه، فيقال: يوم السبت ويوم الأحد.

فاليوم جزء من الليل من ضحوة وبكرة من اليوم نحو: أتاه ضحوة أو بكرة، أى ضحوة النهار وبكرة النهار، وذكر اليوم في قولهم: " بين يوم وليلة " للتوكيد؛ لأن الأيام داخلة مع الليالي.
قال النابغة^(٢):

فطافت ثلاثاً بين يوم وليلة يكون النكير أن تضيف وتجأرا

الوصف بالعدد

يوصف باسم الفاعل المشتق من أسماء العدد، وهذا عام في العدد من الثاني إلى العاشر غير الأول فليس من ذلك، فالأول مختلف فيه قيل أصله: وول وقيل أول وأول قيل مثل: كوكب وددن، والمرجح أنه وزن أفعال الفاء والعين واو أوول،

(١) المذكر والمؤنث، ص ٢٣١، والحديث رواه البخارى ومسلم.

(٢) الكتاب، ج ١٧٤/٢، والمخصص، ج ١١٥/١٧، وخزانة الأدب، ج ٣٢١/٣، وديوان النابغة، ص ٦٤.

ودليل ذلك مؤنثه: أولى وزن فُعَلَى أصلها وُؤَلَى، فقلبت الواو الأولى همزة^(١) ومثلها: أكبر وكُبْرَى وأطول وطُولَى، وأوّل وزن أفعل غير منصرف في الوصف نحو: جذبت الأرض في عامٍ أوّلٍ، وإن كانت اسماً صرفت نحو: ما تركت له أولاً ولا آخراً بمعنى لا قديماً وحديثاً.

ويقال للمذكر الأول ومؤنثه الأولى، وجمع الأول: الأوّلون والأوائل (وأصله أوائل وقيل أصله من وول وبعضهم قال: وأل، وقيل: أوّل)، وجمع الأولى: الأوّل وأوليات. ومرادفه: واحد، ومؤنثه: واحدة، في الوصف يقال: ولد واحد، وبنت واحدة، وأجاز بعض العلماء: "أحد" في الوصف ومؤنثه إحدى، وهذا جائز عند دخولها مع غيرهما: الولد الأحد والعشرون، والبنت إحدى والعشرون، والعدد متعين في الولد والبنت، ولا يدل على محصول العدد من الواحد إلى أحد وعشرين وليس بمشهور في الآحاد، للاستغناء عنه بلفظ المعداد فلا يقال: ولد أحد أو بنت إحدى، عند إرادة الوصف بهما^(٢).

التفريق بين النوعين في الإخبار والوصف:

الأصل أن يبين وصف المذكر من وصف المؤنث بزيادة نحو: الثاني والثانية، أو بالعدول بالمذكر عن جهته التي وضع عليها، فيختلف عنه لفظ المؤنث نحو: أحد وإحدى.

وقد وقع العدد في العربية على النوعين فخص العدد بنوعه. وأجاز بعض العلماء أن يقال: واحد عشر، والمشهور أحد والحادي، وأجازوا: واحدة عشرة للأنثى. والقياس ألا يجتمع تأنيثان من جنس واحد في المؤنث، فعدلوا عن واحدة إلى "إحدى"؛ لثلا يجتمع تأنيثان من جنس واحد في عدد.

(1) مثل: أواق جمع واقية أصلها وواق.

(2) اللسان، م، ١٩٤/٩، وأل.

وما وقع في كلام العرب وكلام المتأخرين نحو: واحدة عشرة والحادية عشرة جائز؛ لأنهما بمتزلة إحدى وقد وقعا موقعها من العدد، والأرجح: " إحدى " لموافقتهما القياس.

وقد جاز استخدام إحدى عشرة وإحدى مؤنثة بالألف المقصورة، وعشرة مؤنثة بالتاء، ومثلها: اثنتا عشرة. اثنتان مؤنثة أيضاً، وهذا جائز؛ لأن تأنيث إحدى بالألف وليس بتاء التأنيث التي تقابل التذكير نحو: قائم وقائمة وجميل وجميلة، لحقت التاء بالمؤنث لبيان من المذكر، ولكن لفظ " أحد " مختلف عن لفظ إحدى، فللمؤنث لفظ سوى لفظ المذكر، ولو كان على لفظه لم يجز أن تلحق به الألف بل يجب أن تخلق به التاء مثل: واحد واحدة. ولكن واحدة عشر وحادية عشرة حملاً على موضع إحدى فهما بمتزلتها في العدد، واثنتان مؤنث اثنتان، وليس له واحد من لفظه، فالتاء ثابتة فيه، وقد وضع للدلالة على المثني ولا واحد له من لفظه، ومن ثم جاز أن يقال: اثنتا عشرة والاثنتا عشرة بيد أن اثنتين معرب وعشرة مبني^(١). والأعداد من اثنتين إلى عشرة يوصف بها على وزن فاعل نحو: الثاني، الثالث إلى العاشر.

قال تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةً رَّابِعَهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةً سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةً وَثَامِنَهُمْ كَلْبُهُمْ قُل رَّبِّي أَعْلَمُ بِعَدَّتِهِمْ﴾ [الكهف: ٢٢].

ويقال: الثاني والثانية، والثالث والثالثة، والرابع والرابعة، والخامس والخامسة، والسادس والسادسة ويجوز: الساتّ والساتة (من ستة وست)، والسابع والسابعة، والثامن والثامنة، والتاسع والتاسعة^(٢).

(1) شرح الأشموني، ج-٣/١١٦، والمقتضب، ج-٢/١٦٣.

(2) المقتضب، ج-٢/١٦٣، والمذكر والمؤنث، ص ٢٥٥، ٢٥٦، والمخصص، ج-١٧/١١٢.

ويقال: الحادى عشر والحادية عشرة والواحدة عشرة، اجتمع تأنيشان من جنس واحد، والقياس ألا يجتمع تأنيشان من جنس واحد، وقد لحقت التاء بالحادية والواحدة؛ لأنهما بمتزلة إحدى في الحكم^(١).

وتدخل "أل" على الجزء الأول من العدد المركب: الثالث عشر، والحادى عشر، فهما بمتزلة اسم واحد، تقول: هذا الثالث عشر.

وتدخل كذلك على ألفاظ العقود: العشرون والثلاثون، يقال: الجزء العشرون. أى تمام العشرين، فتحذف تمام وتقع العشرون مقامها، يقال: الورقة العشرون، على معنى تمام العشرون، وتقول: القرن الواحد والعشرون، والأحد والعشرون، والورقة الإحدى والعشرون، والطالب الثانى والعشرون، والطالبة الثانية والعشرون، وهذا مطرد حتى إلى التاسع والتسعين^(٢). ويجوز أن يضاف العدد إلى الصفة نحو: هذا حادى أحد عشر وهذه ثانية اثنى عشر وثالثة ثلاث عشر. ثلاث عشر فى موضع جر بالإضافة إلى الصفة، والصفة معربة، ولا يجوز أن تدخل فى التركيب الذى جاء بعدها، لأنها ثلاثة أسماء^(٣). ويجوز البناء فى: هذا ثالث عشر، وغيره، لأن الأصل: هذا ثالث ثلاثة عشر فحذف المضاف فاتصل المضاف بعد بالصفة فقامت الصفة ثالث مقام المحذوف ثلاثة.

وتجوز إضافة الوصف من المشتق من العدد إلى من هو منه نحو: ثانى اثنين وثالث ثلاثة، وقال تعالى: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيًا إِثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠] أى: أحد اثنين، وهذا كثالث ثلاثة ورابع أربعة وثانى اثنين حال، أى أخرجوه منفرداً من جميع الناس إلا من أبى بكر، أى خرج واحداً من

(١) أجاز بعض العلماء الوصف بواحد وبواحدة يقال: ولد واحد وبنت واحدة، وأجاز بعضهم أن يقال: واحد عشر

وواحدة عشرة، وسع ذلك من أسد وبعض عبد القيس. المذكر والمؤنث، ص ٢٥٦، والمقتضب، ج ٢/١٦٣.

(٢) المخصص، ج ١٧/١١١، والمذكر والمؤنث، ص ٢٥٣.

(٣) شرح المفصل ج ٦/٥٤.

اثنين والعامل: (نصره الله) أى نصره منفرداً ونصره أحد اثنين^(١).

ووقع خبر فى قولنا: زيد ثانى اثنين، وقال تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣] أى واحد من ثلاثة أو أحد ثلاثة أو بعض ثلاثة، وهو قول بعض فرق النصارى من الملكية والنسطورية واليعقوبية، يقولون: أب وابن وروح القدس إله واحد، أو اجتمعت فى إله واحد، ولا يقولون ثلاثة آلهة^(٢). قيل معناه: متمم ثلاثة.

ويقال: زيد رابع ثلاثة، صيّر الثلاثة أربعة^(٣). أى زيد متمم الثلاثة أربعة، ولا يكون متمماً لنفسه.

قال تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢] معناه: رابع الثلاثة كلبهم، ويقولون: خمسة سادسهم كلبهم معناه: سادس الخمسة ويجوز ذلك إن جزنا العشرة، نقول: زيد حادى عشر، وهند حادية إحدى عشرة، وزيد ثانى اثنى عشر، وثالث ثلاثة عشر ورابع خمسة عشر، ويجوز أن نقول: زيد أحد عشر، وثانى عشر، وثالث عشر، وتاسع عشر^(٤).

ويجوز فى قولنا: زيد ثالث عشر، أن ترفع ثالث بالضم، وأن تبني على الفتح، وعشر تبني على الفتح فيهما، ووجه الرفع أن ثالث أغنت عن ذكر ثلاثة فى ثلاثة عشر فحذفت ثلاثة، وبقيت عشر مبنية على الفتح، والإعراب يكون دليلاً على المحذوف. ووجه البناء أن الأول التصق بالثانى، فبنى على الفتح فى " ثالث عشر " فهما بمثلة اسم واحد مثل: حضرموت^(٥).

(١) تفسير القرطبي جـ ٨/ ١٢٣.

(٢) تفسير القرطبي ٢١٨/ ٨٦.

(٣) القرطبي جـ ٨/ ٢١٨.

(٤) الكتاب جـ ٢/ ١٧٢.

(٥) المخصص جـ ١٧٠/ ١١٠، والكتاب جـ ٢/ ١٧٢.

ويقال: هند ثمانية اثنين، إذا كانت مع رجل. ولا يجوز تأنيث اثنين إذا كان احدها رجلاً، لأنه إذا اجتمع المذكر والمؤنث غلب المذكر على المؤنث.

ويقال: هند ثلاثة ثلاث، إذا كانت مع امرأتين فإن كان في العدد "ثلاثة" رجل، وجب أن يقال: هند ثلاثة ثلاثة، وذلك مع رجل أو اثنين فيغلب المذكر، ولا يجوز أن يقال: ثلاثة ثلاث مع وجود رجل في العدد المذكور^(١).

وقد استعمل اسم الفاعل المشتق من العدد على معنيين:

أحدهما - أن يكون المراد به واحداً من جماعة نحو: زيد خامس إخوته، أى: واحد من الخمسة.

وقال تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣]

ثلاثة مضاف إضافة محضة، ومعناه: أحد ثلاثة، ولا يجوز لتنوين فيه؛ لأن الإضافة فيه محضة وقال تعالى: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيًا اثْنَيْنِ﴾ [التوبة: ٤٠]..

الثاني - ما يكون فاعلاً كسائر أسماء الفاعلين نحو: ثالث اثنين، ورابع ثلاثة أى

متمم الثلاثة ومتمم الأربعة. أى ثلثهم وربيعهم، قال تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ

تَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةَ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧].

ومثله: (سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم ويقولون خمسة سادسهم كلبهم رجماً

بالغيب ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم)، ويجوز التنوين والنصب فيه، لأنه مشتق

من ثلثهم وربيعهم، فهو بمنزلة ضاربٌ زيداً، فالإضافة فيه غير محضة، ويجوز فصله

عنه المضاف إليه وإضافته إليه. لأنها إضافة غير محضة^(٢).

ويقع العدد نعتاً ويستوى فيه المذكر والمؤنث، فيوصف بالعدد بإضافة ضمير

إليه يحيل إلى الموصوف الجمع نحو: رأيت أولادك ثلاثتهم. ورأيت بناتك ثلاثتهن،

(١) المذكر والمؤنث ص ٢٥٤.

(٢) شرح المفصل ج٥٦/٦.

وهذا يجوز إلى العشرة نحو: جاء الرجال تسعتهم وعشرتهم، فعشرة تعرب صفة الرجال.

ولا يجوز الوصف بما فوق العشرة، وما جاء منه وصفاً فهو ردى ولا يقاس عليه نحو: رأيت تسعة عشرهم، ورأيت النسوة إحدى عشرتهن، ورأيت الرجال أحدهم وعشريهم واثنيهم وعشريهم، ورأيت النسوة اثنتين وعشريهن، ورأيت الرجال تسعتهم وتسعيهم، ورأيت النساء تسعهن وتسعين، ورأيت الرجال متهم، ورأيت النساء متتهن، وهذا الوصف بالعدد فوق العشرة ضعيف، وقد جوز بعض العرب الوصف به قياساً على ما دون العشرة^(١).

الإخبار عن المذكر والمؤنث بلفظ عدد واحد:

وقد وقع الإخبار بالعدد المعدول به عن لفظه، ويستوى فيه المذكر والمؤنث ومن ذلك بناء فُعال ومفعل من لفظ العدد نحو: أحاد، وثناء، وثلاث، ورباع، ولم يسمع في غيرها، وما جاء من غيرها فلا يقاس عليه، وهذا البناء ممنوع من الصرف؛ لأنه معدول به عن لفظه ومعناه، فأحاد معدول عن واحد واحد، ومثنى معدول عن اثنين اثنين، وثلاث معدول عن ثلاثة ثلاثة، ورباع معدول عن أربعة أربعة.

وقد جاء منها بناء مفعل يقال: أحاد وموحد وهما بمعنى واحد، وثناء ومثنى، وثلاث ومثلث، ومفعل لغة ثانية في أحاد، وسمع فيها أيضاً: أحد، وثلاث، ورباع، مثل: عُمر، وزُفر، وجاء في قراءة النخعيّ وابن وثاب: (ثلاث وربع)^(٢) بغير ألف في رُبُع، وهي من غير القراءات المشهورة، وهذه الأبنية في الأعداد من واحد إلى الأربعة ولا تتجاوزها.

(١) سيبويه، جـ ٥١/٢، والمذكر والمؤنث، ص ٢٤٩.

(٢) تفسير القرطبي، جـ ١٥/٥، وأجاز بعضهم أن يقال: مُرْبِع.

وهذه الأبنية لها وجهان من الإعراب:

أولهما - النصب بالفتحة دون التنوين؛ لأنها غير منصرفة، وهذا المشهور فيها، ووجه النصب على أنها حال الجمع الذى سبقها، يقال: جاء الجنود ثلاثاً ورباعاً. أى جاءوا ثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة، ولا يجوز أن يقع البناء موقع العدد من الفاعلية، فلا يقال: جاء ثلاثاً ورباعاً، فلا يجوز لفظاً ومعنى، ويصح إن تقدمهما جمع وينصبان على الحالية.

والثاني - أن يعرب صفة للجمع قبله، وقد وجه العلماء على هذا الوجه قوله تعالى: ﴿أُولِي أَلْبَانٍ مِّثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعًا﴾ [فاطر: ١] مثنى وثلاث ورباع صفات في موضع جر، وسوف نبين ذلك.

هنالك بعض أبنية أسماء العدد عدل بها عن لفظها تقع للمذكر والمؤنث بلفظ واحد وهى: أحاد، وثناء، وثلاث، ورباع، ولا يوجد في كلام العرب خماس فما فوقها، فالعرب لا تجوز رباع، يقال: دخلوا أحاد، بمعنى واحداً واحداً، وثناء بمعنى اثنين اثنين واثنين اثنين.

قال الشاعر^(١):

منت لك أن تلاقيني المنايا أحاد أحاد في الشهر الحرام

وبعض العرب قال "خماس" فما فوقها قياساً على رباع، قال الكمي^(٢):

فلم يَسْتَرِيْثُوكَ حَتَّى رَمِيَتْ فُوقَ الرِّجَالِ خِصَالاً عُشَارَا

الشاهد: عُشَارَا أجراه مجرى ثلاث ورباع، وتوسع بعض العرب فقالوا: خماس وسداس حتى عُشَارَا، وهذا مما لا يقاس عليه^(٣).

(١) المخصص، جـ ١٧/١٣٤، والمذكر والمؤنث، ص ٢٤٥، وقد روى بلفظ مختلف.

(٢) الخصائص، جـ ٣/١٨١، والخزانة، جـ ١/٨٢، ٨٣، والمذكر والمؤنث، ص ٢٤٦.

(٣) المذكر والمؤنث، ص ٢٤٦.

ويقولون: موحد، مثنى، ومثلث، ومربع، بمعنى: واحد واثنان وثلاثة وأربعة، وبناء مثنى وثلاث ورباع غير منصرف للعدول به عن معناه، فلا يستعمل في موضع تستعمل فيه الأعداد يقال: جاءني اثنان وثلاثة، ولا يجوز: جاءني مثنى وثلاث، ويجوز إن تقدمه جمع أن يقال: جاءني الرجال أحاداً وثناءً ورباعاً من غير تكرار^(١)، وهذا البناء يعرب حالاً، ومن ذلك:

قول ساعدة بن جؤيية الهذلي^(٢):

ولكنما أهلي بوادٍ أنيسة ذئاب تبغى الناس مثنى وموحدًا
 أى تأكل الناس اثنين اثنين وواحدًا واحدًا فهما حالان، وقد روى برفع مثنى وموحد على أنه صفة أى: ذئاب مثنى وموحد^(٣).

وجاء هذا البناء صفة في قوله تعالى: ﴿أُولِي أجنحةٍ مثنى وثلاث ورباع﴾ [فاطر: ١]، مثنى وثلاث ورباع صفات للأجنحة، وأجنحة مجرور والصفات منعت من الصرف^(٤). وقال الشاعر^(٥):

وإنَّ الغلامَ المستهامَ يذكره قتلنا به من بين مثنىٍّ وموحدٍ
 بأربعةٍ منكمٍ وآخرَ خامسٍ وسادٍ مع الإظلام في رُمحٍ مَعْبَدٍ
 الشاهد: مثنى وموحد عدل بهما عن اثنين اثنين، وواحد واحد، وقد كسر موحد ونون مثنى والأصل أن يمينا من الصرف، ولكنهما أعربا، وقوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مثنى وثلاث ورباع﴾ [النساء: ٣] أبنية

(١) تفسير القرطبي، جـ ٥/١٦.

(٢) ديوان الهذليين، جـ ٢/٢٣٦، والمقتضب، ٣/٣٨١، والمخصص، جـ ١٧/١٢١، والمفصل، جـ ١/٦٢، والمذكر والمؤنث، ص ٢٤٥، يتحدث فيه عن أهله وهم بوادٍ به ذئاب تأكل الناس. وقد روى أيضاً بالرفع على أنه صفة.

(٣) ارجع إلى تفسير القرطبي، جـ ٥/١٦.

(٤) تفسير القرطبي، جـ ٥/١٦.

(٥) معاني القرآن، جـ ١/٢٥٤، والمخصص، جـ ٩/١، والمذكر والمؤنث، ص ٢٤٧.

الأعداد مثنى وثلاث ورباع لا تدل على إباحة تسع، وهو مجموعها على رأى من قال إن الواو جامعة، واستدل على فساد مذهبه بعدد زوجات النبي ﷺ، فقد زعموا أن النبي ﷺ تزوج تسعاً، والصواب أنه ﷺ توفي عن تسع زوجات، وقد مات في حياته ﷺ زوجتان^(١).

وقد جعلوا مثنى مثل اثنين وكذلك ثلاث ورباع بمعنى ثلاثة وأربعة، وبعضهم فهم أن تلك الأبنية تفيده التكرار، فأجازوا الجمع بين ثمانى عشر زوجة، والواو تفيد الجمع، والثابت من النصوص الصحيحة ألا يجمع الرجل فوق أربع زوجات^(٢). وأن ما أبيح للنبي ﷺ في ذلك فمن خصوصيات النبوة، وقد وسَّع الله تعالى عليه في ذلك لبيان أحكام الشرع وليقتدى به الناس في بيوتهم.

والواو في الآية تعنى الجمع بين الألفاظ مثنى وثلاث ورباع، ولكنها لا تعنى محصول العدد بل تعنى أن للرجل أن يجمع بين زوجين وثلاثة وأربعة مثل قولنا: الصلاة المفروضة ركعتان وثلاثة وأربعة، والمعنى لك أن تتزوج اثنين وثلاثة وأربعة، فالعرب كانوا يزيدون عن أربع، وقيل الواو تعنى بدل أى انكحوا ثلاثة بدلاً من مثنى، ورباع بدلاً من ثلاثة، ولذلك عطف بالواو ولم يعطف بأو، ولو جاء بأو لكان له أن يختار أن يتزوج اثنين أو ثلاث أو أربعة، ولا يجوز أن يتجاوز العدد الذى اختاره، فأو تفيده أحد الخيارين، تقول: أمسك زوجتك أو طلقها، وتقول: جاء محمد أو زيد، ولا يكون الفعل لهما.

والواو تفيده إباحة ما وقع فيه العطف، فللرجل أن يزيد في العدد إلى الأربع، والمعنى: لكم أن تجمعوا بين زوجين وثلاث وأربع، مثل قولنا: لك حق الإبحار

(١) ارجع إلى: صحيح البخارى، كتاب النكاح، وأصحاب هذا المذهب بعض الرافضة وبعض أهل الظاهر.
(٢) ارجع إلى: صحيح البخارى، كتاب النكاح، وصحيح مسلم، كتاب النكاح، وسنن الترمذى، كتاب النكاح، وابن ماجه في كتاب النكاح، وأبي داود في كتاب النكاح، وارجع إلى تفسير الآية في الطبرى والقرطبى، وابن كثير، وقد أجمعوا ما ورد من حديث في ذلك، وذكروا آراء العلماء.

والإقامة والتتره، فلا يجمع بينها في وقت واحد، فإن فعل واحدة منها ترك الآخرين حتى ينتهي منها، فيأخذ بالثانية ثم الثالثة، وليس له فوق ذلك، وكذلك الرجل الذى زاد فوق اثنتين أو ثلاثة.

وقولهم: إن مثنى وثلاث ورباع تعنى محصول اثنين وثلاث وأربعة غير صحيح، فهذا صحيح فى الجمع الكثير مثل قولنا: جاء الجنود مثنى وثلاث ورباع، فعدد الجنود يحتمل التقسيم إلى اثنين وثلاثة وأربعة، وأقصى من يجمع بينهن الرجل أربع، ولا يحتمل العدد أربعة حاصل جمع اثنين وثلاثة وأربعة. وبلغ بهم الحمق والشطط أن قالوا: يجوز للرجل أن يجمع بين ثمانى عشر زوجة، وهو مكرر جمع اثنين اثنين وثلاث ثلاث وأربع أربع^(١). وقد فهموا ذلك من قول العلماء إن مثنى تفيد معنى اثنين اثنين، وثلاث تعنى ثلاثة ثلاثة، وليس المراد بالأول أربعة والثانى ستة، بل المراد محصول العدد اثنين، فقولنا: دخل الجنود الخندق أحاداً أى يدخل الجنود وحده فالمكان لا يتسع لغير واحد.

وقولنا: دخل الأزواج الحفل مثنى، أى: دخلوا الحفل أزواجاً، دخل الزوج مع زوجته، فمثنى تفيد المزاوجة فى العدد، وثلاث تفيد التثليث فى العدد، ولا تعنى مكرر العدد بل محصوله ثلاثة، ونقول توسعاً: الفرق عشراً، أى كل فرقة مجموعها عشرة، ولا يكون المراد عشرين، وأصابوا الدبابات أحاد فى الممر، أى واحدة فواحدة، وتكرار العدد اثنين اثنين، الثانى لتأكيد محصول الأول، ولو كان المراد محصول العدد اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة، لجمع بينهما بالواو يعنى محصولهما اثنين واثنين.

انتهى بعون الله وتوفيقه^(٢)،،،

(١) ارجع إلى: تفسير القرطبي، جـ ٥/١٦، ١٧.

(٢) انتهيت منه فى شهر شوال ١٤٢٦هـ، نوفمبر ٢٠٠٦م، بالقاهرة، لاطوغلى، والله الحمد والمنة. وصحت هذه الطبعة الدكتوراة منى سعيد جزاها الله خيراً.

المراجع

- الإبدال، لابن السكيت، تحقيق د. حسين محمد شرف، الهيئة العامة للمطابع الأميرية ١٣٩٨هـ.
- الإبدال والمعاقبة والنظائر، لأبي القاسم (عبد الرحمن بن إسحق الزجاجي)، دار الولاة، ط ١٤١٤هـ.
- إتخاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، الدمياطي، القاهرة ١٣١٧هـ.
- إصلاح المنطق، ابن السكيت، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، ١٩٥٨م.
- الاقتراح في أصول النحو وجدله، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق الدكتور محمود فجال، مطبعة الثغر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- الاقتضاب في شرح أدب الكاتب، ابن السيد البطل يوسى، نشره عبدالله البستاني، بيروت ١٩٠١م.
- آمالي ابن الشجري، حيدر آباد الدكن، الهند، ١٣٤٩هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين، أبو البركات ابن الأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، القاهرة، ١٩٥٣م.
- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، دار إحياء التراث الإسلامي، وزارة الأوقاف، بغداد، ١٩٨٣م.
- البحر الخيط، لأبي حيان الأندلسي، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٢٨هـ.
- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، ابن الأنباري، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، دار الكتب المصرية، ١٩٧٠م.
- تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، تحقيق السيد صقر، القاهرة، ١٩٥٤م.
- التتمة في التصريف لأبي عبد الله محمد بن أبي الوفاء الموصلي، المعروف بابن القبيصي، مطبوعات نادي مكة الثقافي الأدبي، ط ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، حققه وقدم له محمد كامل بركات. دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- التصريف الملوكي، أبو الفتح عثمان بن عبد الله بن جنى، تحقيق الدكتور البدر اوى زهران، الشركة المصرية للنشر، لونغمان ط ٢٠٠١م.
- الجامع لأحكام القرآن الكريم، القرطبي، المكتبة التوفيقية، ٢٠٠٥م، ١٤٠٦هـ.

- الحجة في القراءات السبع، أبو علي الفارسي، تحقيق علي النجدي ناصف وعبدالحليم النجار وعبدالفتاح شلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ٤، ١٤٠٣هـ.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادى، بولاق، ١٢٩٩هـ.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنى، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ١٩٩٩م.
- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جنى، تحقيق فريد أحمد، المكتبة التوفيقية.
- شرح شافية ابن الحاجب، رضى الدين محمد الاسترابادى، مع شرح شواهدة للبغدادى، حققه محمد نور الحسن وصاحبه، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- شرح الكافية في النحو، رضى الدين محمد الاسترابادى، تحقيق أحمد السيد، المكتبة التوفيقية.
- شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، تحقيق أحمد السيد وإسماعيل عبد الجواد، المكتبة التوفيقية.
- شرح المفضليات، ابن الأنبارى، تحقيق لایل، بيروت، ١٩٢٠م.
- الكلبيات، أبو البقاء الكفوى، تحقيق عدنان درويش والمصرى، ط ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م
- المخصص في اللغة، ابن سيده الأندلسى، بولاق ١٣٢١هـ.
- المذكر والمؤنث، أبو بكر بن الأنبارى، حققه الدكتور رمضان عبد التواب، وعبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.
- المذكر والمؤنث، أبو حاتم السجستاني، نشره إبراهيم السامرائى، مجلة رسالة الإسلام (٧-٨)، بغداد، ١٩٦٩م.
- المذكر والمؤنث، الفراء، تحقيق رمضان عبد التواب، القاهرة، ١٩٧٥م.
- المذكر والمؤنث، أبو العباس المبرد، تحقيق رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادى، دار الكتب المصرية، ١٩٧٠م.
- معاني القرآن، الفراء، تحقيق محمد علي النجار، ط القاهرة ١٩٧٢م.
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مصر ١٣٩٩هـ.
- المقرّب، ابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار، وعبد الله الجبورى، مطبعة العاني، بغداد، ط ١، ١٣٩١هـ، ١٩٧١م.

* * *